

الشبكة الأوروبية يُريد

مخرجات مشروع مناظرة الديمقراطية والعدالة الاجتماعيّة

العدد 1 / 2012

مؤسسة المناظرة

عمان-الأردن
تشرين أول 2012

مناظرة DEBATE
FOUNDATION

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

المحتوى

1	المقدمة
3	مخرجات لقاء ناشطي اقليم الوسط
4	الديمقراطية
9	العدالة الاجتماعية
14	مخرجات لقاء ناشطي اقليم الشمال
15	الديمقراطية
19	العدالة الاجتماعية
28	مخرجات لقاء ناشطي اقليم الجنوب
29	الديمقراطية
33	العدالة الاجتماعية

كلمة المقدمة:

نأمل في مؤسسة المناظرة أن تقوم بدور فاعل من أجل تعزيز ثقافة الحوار، ويعتبر مشروع مناظرة الديمقراطية والعدالة الإجتماعية أحد الأدوات التي ساعدت على الدفع بهذا الأمل إلى الأمام.

ألتقينا بعشرات من الشباب الأردني الناشط في أقاليم الأردن الثلاثة الوسط والشمال والجنوب: تنوعت الأعمار والخبرات والتوجهات السياسية والإجتماعية.

ناقشنا قضيتين أساسيتين تهمان المجتمع الأردني اليوم: الديمقراطية والعدالة الإجتماعية، التعريف والتحديات والرؤى والحلول.

تنوعت الآراء وقدم المشاركون مداخلات قد تبدو أحياناً متناقضة لكنها أكملت بعضها البعض وعكست صورة غنية واضحة للتحديات التي تواجه الديمقراطية والعدالة الإجتماعية كمفهومين إيجابيين يسعى الكثير من الناشطين مطالبين بهما بوضوح أحياناً وبصعوبة أحياناً أخرى، قدم المشاركون مقترحات لرؤى وحلول لم نسعى إلى التفكير بآليات التطبيق فالمهم الآن هو خلق حس جماعي بالتحديات وبطبيعة المقاربات التي من الممكن تقديمها من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة الإجتماعية.

المشروع المستقبلي لمؤسسة المناظرة التي تنظر شاكرة إلى المساهمة الكريمة من مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية هو مشروع " برنامج الديمقراطية والعدالة الإجتماعية في الأردن " وهو مشروع يسعى إلى تطوير فهم واضح للبرنامج السياسي الذي يمكن أن يقدمه التيار الديمقراطي الإجتماعي. هذا المشروع المستقبلي سيكمل ما ابتدأه مشروع " مناظرة الديمقراطية والعدالة الإجتماعية في الأردن " .

كنا أمناء للمشاركة ولروح الجماعة فلم نفرض رأياً واستمعنا قدر إمكاناتنا للجميع، وقدمنا الأدوات والوسائل التسهيلية اللازمة من أجل عملية فاعلة ومنتجة لتوليد وتبادل الأفكار.

أي عمل إيجابي ترونه هنا هو ثمرة عمل المشاركين من الشباب الأردني الناشط والفاعل وأي تقصير أو سلبية هو نتاج أعمالنا نحن فريق العمل.

دمتم للوطن

باسل الحمد – مؤسسة المناظرة

الشباب والأروني يرير

مشروع مناظرة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية



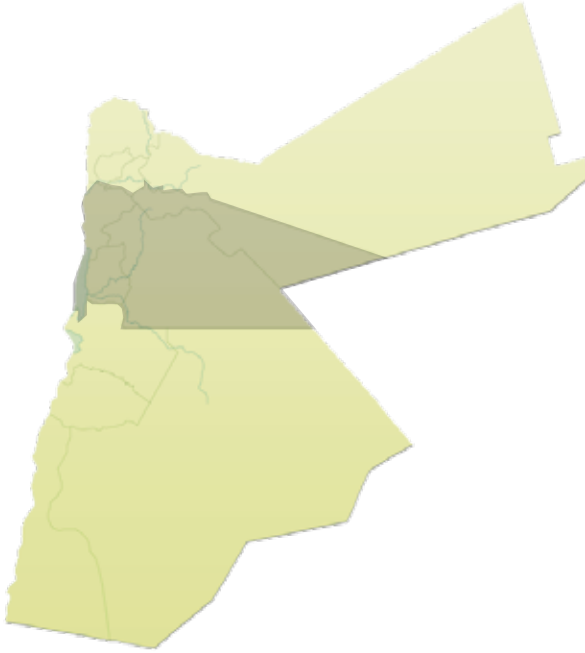
فريق العمل:

إدارة الجلسات والتيسير: باسل الحمد - أيمن عمر
التوثيق: محمد الطراونة
إعداد التقرير: بشار الخطيب
إدارة المشروع والتنسيق: بشار الخطيب - محمد الطراونة - يزن جبر

التصميم المطبعي: يزن جبر

الشبكة الأروني يريد

مخرجات لقاء ناشطي إقليم الوسط



المشاركون:

إبراهيم نهار الهواوشة - أحمد صالح ملحم - أدهم غيشان - إيناس إبراهيم مسلّم - باسل حسين جمعة
-جواد مازن الجعافرة - عبدالله عبدالحافظ العبادي- عبدالله محمد العكايلة - علاء جمال المحارمة - فاطمة
حسن الفواعير - محمد حسين الطراونة - معاذ هشام العزة - مصطفى محمد العكايلة - وائل محمد الخطيب
- وفاء محمد شامية - يوسف شكيب بني ملحم .

الديموقراطية

مفهوم الديمقراطية:

يرى المشاركون أنّ الديمقراطية هي عبارة عن منظومة من الحقوق المكتسبة التي تؤدي إلى الحرية عن طريق حكم الشعب ، الذي يُمثّل مصدر السلطات ، بحيث يتحقّق هذا الحكم عن طريق استخدام أدوات مُحدّدة تُشكّل نظام الحكم ؛ بالنسبة لنظام الحكم ، فيجب أن يكون مُمثلاً للشعب عن طريق المشاركة بالرأي ، وأن تكون له السيادة على الدولة ، وفي نفس الوقت ، على هذا النظام أن يحترم الحريات الشخصية ويُراعي مصالح الشعب.

التحديات التي تواجه الديمقراطية على المستوى الوطني:

تعددت الآراء بخصوص التحديات التي تواجه الديمقراطية على المستوى الوطني ، وبالرغم من التقاء هذه الآراء في الكثير من الأمور ، رأينا أنّهُ من الأفضل تناوُل كلّ منها بشكلٍ مُستقل ، وكانت هذه الآراء كما يلي:

أولاً:

تحدّث الرأي الأول عن أنّ مشكلة الديمقراطية في الأردن على المستوى الوطني مُتشعبة وتشمل أكثر من جهة ، وهذه الجهات معاً تُشكّل عائقاً أمام الديمقراطية على المستوى الوطني بسبب الخلافات فيما بينها ؛ هذه الجهات هي:

- نظام الحكم في الأردن: بحيث لا توجد قناعة حقيقية لدى نظام الحكم بالتحوّل إلى نظام ديموقراطي كامل ، على الأقل في هذه الفترة.
- السلطتين التشريعية والتنفيذية: وهذا يظهر واضحاً في قضايا التشريعات وعدم إدماج مبادئ الديمقراطية فيها ، وعدم أخذ مطالبات الشارع فيما يتعلّق بالديموقراطية بعين الاعتبار.
- الشعب: عند النظر إلى مطالبات أغلبية الشعب ، وخصوصاً غير المسيّسين ، والذين يُشكّلون الأغلبية العظمى ، نجدُها مُتعلّقة بالمستوى المعيشي والوضع الاقتصادي بالدرجة الأولى ؛

وبالرغم من أن الحلول لهذه المشاكل لا تأتي إلا من إصلاح سياسي حقيقي ، إلا أن الشعب لا يزال يفصل بين الإصلاح السياسي والاقتصادي ، وهذا ما يجعل الشعب الأردني تحدياً أمام الديمقراطية ، حتى ولو بشكل غير مباشر .

- الأحزاب السياسية: بالرغم من الحديث الدائم للأحزاب السياسية عن الديمقراطية وتحقيقها بشكل كامل وفاعل ، إلا أن هذه الأحزاب فقدت تواصلها مع الشارع الأردني ، وبالتالي لم يعد لديها ثقل ضاغط ، إضافة إلى ذهاب عددٍ من الأحزاب إلى عقد صفقات مع النظام للحصول على مكاسب مرحلية بعيداً عن المبادئ العامة لهذه الأحزاب .

- الحراك الشعبي: إن عدم وعي الحراك الشعبي بأهمية توحيد الجهود والتعاون باتجاه تحقيق الأهداف أدى إلى التشتت وفقدان الثقل الضاغط لهذا الحراك ، إضافة إلى ضعف الأدوات وعدم الاهتمام بالتواصل مع الشارع ؛ بالتالي أصبح الحراك مُعيقاً للديموقراطية بدلاً من أن يكون داعماً لها .

ثانياً:

- الدستور: إن التعديلات التي أدخلتها السلطة التنفيذية على الدستور الأردني خلال سنوات أدت إلى إضعاف هذا الدستور وفتح الباب أمام تجاوزه والتعدي عليه ، وبالمحصلة إفراغه من المضمون الذي يكفل الديمقراطية بشكل عام ؛ ويتضح هذا جلياً في موضوع حل البرلمان بكل بساطة ، وحتى مع التعديلات الأخيرة ، لم يصل الدستور إلى المستوى الذي يجعله ضامناً للديموقراطية وعدم الالتفاف عليها .

- السلطة التشريعية: يرى المشاركون أن السلطة التشريعية تُشكل تحدياً للديموقراطية على المستوى الوطني بسبب الدور السلبي الذي لعبه مجلس النواب وخصوصاً بإقرار قانون انتخاب يعتمد الصوت الواحد في دوائر مُقسمة بشكل إقليمي ومناطقي لا يعتمد المبادئ العادلة .

- السلطة التنفيذية: إن السلطة التنفيذية تُشكل تحدياً كبيراً أمام الديمقراطية في الأردن ، فالسلوك العام للسلطة التنفيذية يعمل باتجاه مُعطل للديموقراطية في أغلب الأحيان ، فطريقة تعيين الحكومة لا تستند إلى مبدأ حكم الشعب ، بحيث أن الحكومات لا تتشكل من الكتل البرلمانية ، بالإضافة إلى التغيير السريع والمتالي للحكومات ، بحيث أنه حتى ولو كانت الحكومة جادة في دعم الديمقراطية ، فإنها لن تحظى بالوقت المناسب للقيام بذلك . أشار المشاركون أيضاً إلى موضوع توريث السلطة ، بحيث أصبح شبه مؤكد أن ابن رئيس الوزراء أو الوزير سيكون وزيراً

أو رئيساً للوزراء في يومٍ من الأيام ؛ والأمر الأكثر تأثيراً داخل السُّلطة التَّنفيذية هو تَعوُّل الأجهزة الأمنية على عمل الحكومة والعمل العام في الأردن.

ثالثاً:

- الدستور: إنَّ السُّلطات المُطلقة فيما يتعلَّق بحلّ البرلمان وسهولة تعديل الدِّستور وعدم تعريف المُحاسبة بالشَّكل الصَّحيح دستورياً ، وعدم وجودها في بعض الأحيان هي من التَّحدّيات الكبيرة التي تُواجه الدِّيموقراطية على المستوى الوطني في الأردن.

- السُّلطة التَّشريعية: بالنسبة لمجلس التَّواب ، يراه المُشاركون كتحدٍّ للدِّيموقراطية بسبب عدم وجود قانون انتخاب عادل بدلاً من قانون الصَّوت الواحد والتَّوزيع الغير عادل للدَّوائر الانتخابية في القانون الحالي والذي يقون على أسس إقليمية فقط. أمّا بالنسبة لمجلس الأعيان ، فالمشكلة الأولى هي طريقة التَّعيين ، وهذا يُؤدِّي إلى عدم تفعيل دوره وانعدان القدرة على مناقشة القوانين وتعديلها إن اقتضت الحاجة. إضافةً إلى ما ذُكر ، يرى المُشاركون أنَّ تَعوُّل السُّلطة التَّنفيذية على السُّلطة التَّشريعية يُؤدِّي إلى الهيمنة عليها وعدم السَّماح لها بالقيام بدورها بالشَّكل الصَّحيح.

- السُّلطة التَّنفيذية: هنا يرى المُشاركون أنَّ العُمر القصير للحكومات ، وعدم تقديم برامج واضحة ، إضافةً لتوريث السُّلطة وغياب الولاية العامة ، وتَعوُّل الأجهزة الأمنية على عمل الحكومة ، كلُّها عوامل إشكالية في وجه الدِّيموقراطية في الأردن.

- الشَّعب: في هذا الجانب ، يذهب المُشاركون إلى أنَّ الشَّعب نفسه يُمثِّل تحدياً أمام الدِّيموقراطية في البلاد ، وهذا يتَّضح ممَّا يلي: عدم وجود هويَّة وطنية جامعة ، قلَّة الوعي السياسي ، عدم معرفة الحقوق والواجبات ، عدم المُشاركة في صنع القرار ، عدم المُشاركة في الانتخابات ، الانشغال بالوضع الاقتصادي بمعزلٍ عن السياسي ، زرع التَّرعة القبلية على جميع المُستويات ، الخوف من مُمارسة الحُرِّيات العامة ، الخوف ممَّن قد يكون في السُّلطة ، والافتقار للقدرة على الحوار.

- الأحزاب السياسية: بالرَّغم من بعض الجوانب الإيجابية في دور الأحزاب السياسية ، إلا أنَّ هذه الأحزاب في جوانب أخرى تُمثِّل تحدياً أمام الدِّيموقراطية ، كما يلي: عدم فاعلية التَّنقيف الحزبي ، تَعوُّل الأجهزة الأمنية ، عدم وجود برامج حزبية واضحة ، فردية السُّلطة داخل بعض الأحزاب ،

وجود ولاءات خارجية لبعض الأحزاب ، قانون الأحزاب السياسية ، وثقافة الخوف من الانضمام للأحزاب السياسية.

التحديات التي تواجه الديمقراطية على المستوى المحلي:

- يرى المشاركون أن التحديات التي تواجه الديمقراطية على المستوى المحلي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- الأسرة ومحدودية الثقافة الديمقراطية ، بحيث أن التربية داخل الأسرة لا تعكس الديمقراطية. بل على العكس ، تحد من حرية الأفراد في شتى المجالات.
 - الخوف من الديمقراطية والتفكير المغلق: إن زراعة الخوف من الديمقراطية أمر شديد التغلغل داخل المجتمع الأردني ، بحيث أن هنالك دائماً تخويف من الآخر الذي قد يجيء إلى الحكم في حالة تطبيق الديمقراطية الكاملة ، وهذا يؤدي إلى التفكير المغلق الذي لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية بوجوده.
 - الممارسة الخاطئة للديمقراطية: وهذا نجدّه في مجالس الطلبة في المدارس والجامعات ، بحيث أن آلية انتخاب هذه المجالس لا تمت للديمقراطية بصلة ، بل إن أكثر هذه المجالس مُميّنة من قبل الإدارات التي تعتمد بذلك على توصيات الجهات الأمنية ، وهذا يلغي الثقافة الديمقراطية لدى هؤلاء الطلاب.
 - المجالس المحلية: إن من أكبر المشاكل التي تواجه هذه المجالس هو تعيينها ، بحيث لا توجد شرعية للمجالس المحلية ، وبدلاً من إجراء الانتخابات البلدية بأسرع وقتٍ ممكن ، يتم تجاهل ذلك والإبقاء على المجالس المُميّنة الغير ديمقراطية.
 - تحديد الأطر الانتخابية وعدم توفير وسيلة للمواطن للحصول على الخدمات على المستوى المحلي ، مما يعرّز مفهوم نائب الخدمات ويمنع الثواب من القيام بدورهم التشريعي.
 - هيمنة عائلات وفئات مُحددة على المجالس البلدية مما يحد دور الآخرين.
 - تفشي الفساد على المستوى الإداري المحلي ، بحيث لا يكاد يوجد عطاء على أي مستوى محلي يخلو من الفساد ، وهذا يُعطل ليس فقط الخدمات ، بل الديمقراطية أيضاً ، لأنّ الفئات

المُستفيدة من هذا الفساد تعلم أنّها ستفقد ذلك في حالة عَجْد ديموقراطيّة ورقابة حقيقيّتين على المستوى المحليّ.

الرؤى والحلول:

كما هو الوضع في التّحدّيات التي تُواجهها الديموقراطيّة على المستوى الوطني ، كان هناك اختلاف في آراء المُشاركين بالرّغم من التقائهم في الكثير من النّقاط ، وكانت هذه الآراء كما يلي:

أولاً:

1. الوصول إلى برلمان يُمثّل الشّعب ، وقادر على الرّقابة والمُحاسبة.
2. الوصول إلى دولة ديموقراطيّة علمانيّة ذات سلّطة أفقيّة.
3. وحدة الأقاليم.
4. الملكيّة الدّستوريّة.
5. الوصول إلى تشكيل حكومات تتمتع بالولاية العامّة بحيثُ تكون مسؤولّة أمام البرلمان.
6. مُحاسبة المسؤولين أمام المحاكم المدنيّة وليس الخاصّة.
7. المُشاركة الانتخابيّة الفاعلة (الشّعبية) وفق قانونٍ انتخابيّ عادل.

ثانياً:

1. الملكيّة الدّستوريّة.
2. وجود مجلس ظلّ وحكومة ظلّ لتقييم قرارات مجلس التّواب والحكومة.
3. تعزيز المُشاركة السّياسيّة.
4. الوصول إلى أحزاب قويّة ، بحيثُ يكون هنالك حزبٌ حاكم وحزبٌ مُراقب.
5. استخدام القانون العشائري في المناطق العشائريّة فقط.
6. انتخاب مجالس محليّة تُسنّ قوانين على المستوى المحليّ.

1. العمل على الدّفع بالأحزاب القريبة من بعضها لتندمج وتُشكّل ثقلاً أكبر.
2. الوصول إلى حكومات برلمانية.
3. إدخال مناهج العلوم السّياسيّة في المدارس والجامعات.
4. تأميم مؤسّسات الدّولة التي تَمّت خصخصتها بشكلٍ مشبوه.
5. تفعيل دور الإعلام كسلطةٍ رابعة.
6. العمل على الاستقلال الكامل للقضاء.
7. إعادة صياغة الدّستور.
8. منع حل مجلس النّوّاب.
9. تعزيز دور الرّقابة الماليّة.

العدالة الاجتماعيّة

مفهوم العدالة الاجتماعيّة:

من وجهة نظر المُشاركين ، فإنّ العدالة الاجتماعيّة هي الوصول إلى التّكافؤ عن طريق نظام ديموقراطي يكفل الحقوق لجميع المواطنين عن طريق تطبيق القانون ، محاربة الوساطة ، الدّستور العادل ، الجمعيّات والمؤسّسات الفاعلة ، المواطنة ، المساواة ، الوعي ، والعدل.

المُعيقات والمشكلات التي تواجه العدالة الاجتماعيّة:

1. الجهل في الحقوق والواجبات: بحيثُ أنّ النّظام التّعليمي لا يعمل على تثقيف المواطنين بموضوع حقوقهم وواجباتهم ، بالإضافة إلى الخوف من الأجهزة الأمنيّة ، وعدم وجود مؤسّسات توعويّة يُقبِل عليها الأفراد.
2. الإقطاعيّة الجديدة: وتتمثّل بالواجهات العشائريّة ، الجهويّة ، مكارم الدّيوان الملكي ، وانعدام التّوزيع العادل للموارد.

3. تركيبة المجتمع: بحيث تُحدّ العشائريّة من الحرّيات وتقبّل الرّأي الآخر، وتُعزّز الجهويّة والعنصريّة.
4. الفقر والبطالة: ومن أسباب ذلك، التّعليم الجامعي الكميّ الغير نوعي، العزوف عن المجالات المهنيّة، نظام الصّرائب والرّسوم، سوء توزيع الموارد، وارتفاع الأسعار مع ثبات الدّخل، ممّا يُعزّز الطبقيّة في المجتمع.
5. العادات والتقاليد: بحيث تُعزّز المجتمع الذّكوريّ الأبوي، وانعدام المُواطنة لكثرة الولاءات الاجتماعيّة، ومن الأمثلة على ذلك جرائم الشّرف.
6. توريث المناصب: وهذا يأتي من العشائريّة والمكّارم الملكيّة والواسطات.
7. الطبقيّة: بحيث عملت الخصخصة، والمكّارم، والرّأسماليّة الليبراليّة على زيادة الطبقيّة في المجتمع.
8. الاستبداد: عن طريق الحرمان من الحقوق، مثل حرمان المرأة الأردنيّة حقّ منح الجنسيّة لأبنائها؛ وانتشار الرّشوة والواسطة.
9. الرّأسماليّة: بحيث يسمح النّظام الرّأسماليّ المُستخدم في الأردن بحصر الثّروات بيد أقلّيّة مُتَنَفِّذَة، وعدم إشراك الشّركات في التّنمية الاجتماعيّة، وعدم العمل مع المُستثمرين لتوظيف قوى عاملة محليّة.
10. القوانين: بحيث يتمّ سنّ القوانين لخدمة فئات مُحدّدة.
11. عدم إشراك النّاس في صنع القرار: بحيث أنّ احتكار المناصب يمنع المواطنين من المُشاركة في قرارات التّنمية، بل إنّ الأمر يصل إلى التّهكّم على حقوق المواطنين في بعض الأحيان.
12. عدم وجود رؤى وخطط استراتيجيّة لدى الحكومات.
13. نقص الخدمات في المُحافظات، وخاصّةً المياه والصّرف الصّحيّ، مع وجودها في مناطق المُتَنَفِّذِينَ في الدّولة.
14. عدم وضوح مفهوم العدالة، فالموارد غير مُوزّعة بشكلٍ مناسب، ولا يوجد تعريف واضح للجنسيّة والمواطنة، كما أنّ مبدأ "الرّجل المناسب في المكان المناسب" بعيد تماماً عن التّطبيق.
15. الدّين: إنّ موضوع أسلمة المجتمع، وانعدام حرّيّة الأديان وتسييسها يؤدّي إلى الطائفية ويُقلّل

الشفافية ، وبالتالي نقص العدالة الاجتماعية.

16. التمييز: بحيث نجد أنواع عديدة من التمييز مُنتشرة في المجتمع ، ومنها التمييز ضد المرأة ، أو بالاعتماد على الأصول مثلاً.
17. انتشار الفساد: يتمثل الفساد بأشكال عديدة ، منها: الاحتكار ، الوساطة والمحسوبية ، المكارم ، الخصخصة ، وبيع مقدرات الوطن.
18. انتشار ثقافة العيب التي تقتل المواهب والإبداعات في مجالات كثيرة.
19. الدور السلبي للأجهزة الأمنية ، والذي يتمثل في قمع الحريات.
20. قِدم المناهج التعليمية وعدم مراجعتها وتحديثها بالشكل الصحيح.
21. الأوضاع السياسية المتردية في الدول المحيطة وقدم اللاجئين.

الرؤى والحلول:

الرؤية: الوصول إلى مجتمع مدني تسود فيه مفاهيم المساواة ، العدالة الاجتماعية ، الديمقراطية ، تكافؤ الفرص ، التكافل الاجتماعي ، ودون أي تمييز عنصري أو طائفي ، وتعزيز المواطنة الصالحة ضمن نظام اقتصادي يشمل التوزيع العادل للموارد على أبناء المجتمع ككل.

وهذا يتم الوصول له عن طريق:

1. دولة القانون والمؤسسات.
2. دولة المواطنة ونبذ ما هو سلبي في العشائرية.
3. توفير الخدمات العادلة لكافة المواطنين.
4. استبدال المكارم بالحقوق.
5. وجود نظام للاستفتاء الشعبي.
6. تأميم مؤسسات الدولة.
7. الاستقلال الاقتصادي.
8. القضاء التريه والمستقل.

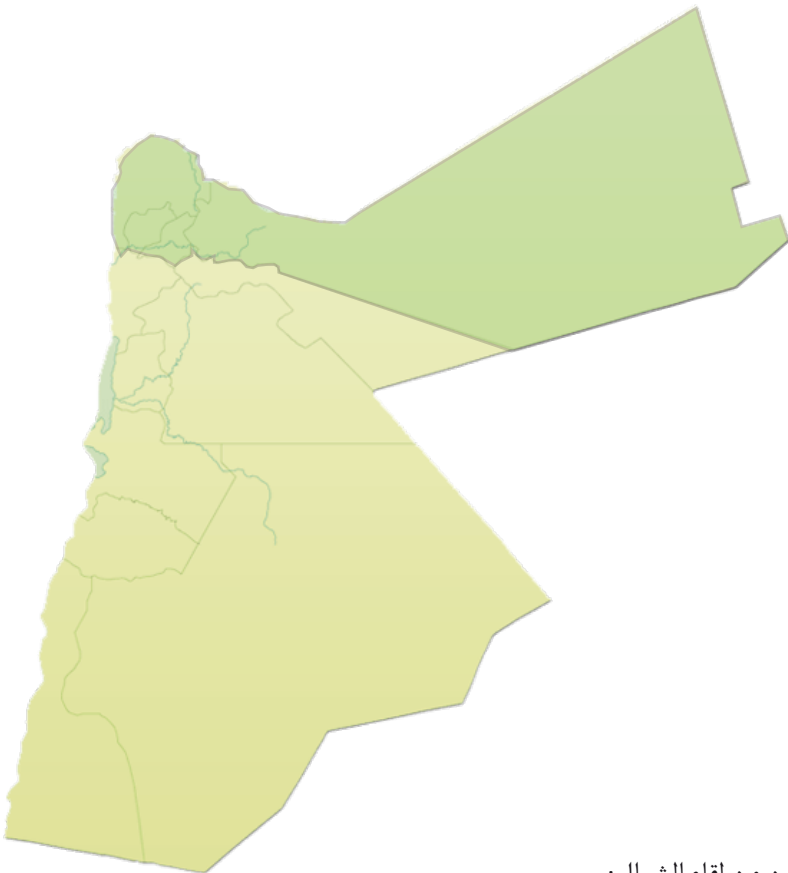
الحلول: كانت الحلول التي اقترحها المشاركون كما يلي:

1. تعزيز العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة النظر بالمناهج الدراسية ، ووضع جهاز رقابي متنوع لمُتابعة ذلك.
2. إنشاء أكاديميات ونوادي توعوية في المحافظات والأحياء الشعبية.
3. تصميم نظام اقتصادي يضمن التوزيع العادل للموارد المتاحة ؛ محاربة الفساد ؛ التوزيع العادل لفرص العمل ؛ تخصيص جزء من أرباح الشركات لدعم المشاريع التمهوية.
4. مجانية التعليم والصحة.
5. العدالة في المشاركة السياسية عن طريق قانون انتخاب عادل ، تعريف واضح للمواطنة والحقوق والواجبات ، واحترام جميع الآراء.
6. تشجيع التكافل الاجتماعي.
7. توفير مدرس لكافة المراحل في كافة المناطق.
8. توفير شبكة قوية للموصلات العامة.
9. تعزيز البنية التحتية للمحافظات.
10. تشجيع ثقافة الحوار.
11. تأسيس المجالس المحلية المنتخبة.
12. إنشاء المراكز الصحية في كافة المناطق والقرى والأرياف.
13. وجود مراقب لمكافحة الفساد يتمتع بصلاحيات عالية في كافة الدوائر الحكومية للرقابة على سير العمل ومتابعة التعيينات ، الخدمات ، والعطاءات.
14. إيقاف الخصخصة.
15. الوقوف على مسافة واحدة من جميع المواطنين.
16. فك التبعية الاقتصادية.
17. فرض مبدأ الضريبة التصاعدية.



الشباب والأروني يُريد

مخرجات لقاء ناشطي إقليم الشمال



المشاركون من لقاء الشمال:

أدهم الطواها - آلاء أبو زيد - براء عبيدات - سونيا الزغول - عبد الحميد الخطيب - عبدالله المومني - علي الطعاني - عمر القاضي - عنان أبو دولة - فلاح القضاة - لينا حداد - مؤيد الزعبي - محمد الزواهرة - مصطفى شديفات - هبة أبو صهيون - يارا نجادات.

الديموقراطية

مفهوم الديموقراطية:

يرى المشاركون أنّ الديموقراطية هي حكم الشعب لنفسه عن طريق وجود الوعي الكافي لدى الناس لاختيار من يُمثلونهم ضمن بيئة عادلة ومناسبة وخالية من التّعقيدات تحترم تكافؤ الفرص وحصول الجميع على حقوقهم ، بحيث يُمارس الأفراد حريّتهم دون إيذاء الآخرين ، ويمارسون حريّة التعبير عن الرأى دون التّعدي على الحقوق والحريّات.

التّحديات التي تواجه الديموقراطية على المستويين الوطني والمحليّ:

- كانت آراء المُشاركين بخصوص التّحديات التي تُواجه الديموقراطية على المستوى الوطني كما يلي:
- بعض القوانين تمّ طرحها كقوانين ديموقراطية ، مثل قانون الحقّ في الحصول على المعلومات ، قانون سرّيّة وثائق الدّولة ؛ ولكنّها في الحقيقة قوانين غير ديموقراطية.
 - تبعيّة وسائل الإعلام الرّسميّة للحكومة ، فلا توجد منظومة مُستقلّة للإعلام الرّسمي ، بحيث أصبح إعلاماً حكومياً ، وليس إعلام دولة.
 - ضعف دور الأحزاب السّياسيّة في البلاد ، فإذا تطرّقنا إلى موضوع الانتخابات النّيابية والبلديّة في الأردن نجد أنّها مصبوغة بصبغة عشائريّة بحتة بعيدة كلّ البعد عن الأحزاب السّياسيّة.
 - ثقافة المُجتمع التي تُحد من دور المرأة في العمل العام ، وتمنع وصولها إلى البرلمان بشكلٍ فاعل ، خارج الكوتا النّسائيّة في مجلس التّوّاب والمجالس البلديّة.
 - تجنّب تطبيق الملكيّة الدّستوريّة في الأردن ، وبالتالي الحد من أدوار البرلمان والحكومة على حدّ سواء.
 - طريقة تعيين أعضاء المحكمة الدّستوريّة.
 - تفشّي الفساد ومُمارسته على جميع الأصعدة في الدّولة ، بحيث أنّ المواطنين أصبحوا يستخدمون الوساطة والمحسوبيّة في شتّى مناحي حياتهم.
 - عدم وجود الوعي السّياسي في المُجتمع الأردني وعدم تقبّل الآخرين وأرائهم ، وعدم وجود ثقافة ديموقراطية في المؤسّسات التّعليميّة وعدم تطوير المناهج باتّجاه مواطنة أفضل.

- تقولُ السُّلطة التَّنفيذية على السُّلطة التَّشريعية، بحيثُ أصبح البرلمان أداة بيد الحكومة في معظم الأحيان.
- قيام الدولة بالتفرقة بين المواطنين عن طريق بثِّ العنصرية والإقليمية في المجتمع وفي مؤسسات الدولة عن طريق تقسيم الوظائف تبعاً لذلك.
- التَّدخُّلات في الانتخابات النيابية والتَّلاعب بالتَّصويت والتَّناجح، سواءً بشكلٍ مباشر عن طريق التَّزوير، أو غير مباشر عن طريق دعم مُرشَّحين مُعيَّنين بوسائل مُختلفة من قبل جهات في الدولة.
- آلية التَّعيينات في دوائر ومؤسسات الدولة الأردنية، والتي تبعد كلَّ البُعد عن العدالة.
- قانون الانتخاب، وسيطرة كبار العشائر على الشَّباب.
- تقييد حرية الصحافة عن طريق القوانين والتَّعليمات والممارسات على كافَّة الأصعدة.
- عدم انتخاب رئيس الوزراء عن طريق مجلس النَّواب، وذلك يحرم المواطنين من تمثيلهم ديموقراطياً في كافَّة مستويات الدولة.

الرؤى والحلول للديموقراطية على المستوى المحلي:

قدّم المشاركون خلال الجلسات العديد من الرؤى والحلول لمشاكل الديمقراطية على المستوى المحلي ، وكانت هذه الرؤى والحلول كما يلي:

أولاً: سياسياً

1. زيادة الرقابة وتشديدها على المرشحين خلال فترة الترشح للانتخابات التّيابية ، وخصوصاً على الدعاية والانتخاب ، وتشديد العقوبة على كل من يتورط في الهال السياسي.
2. القيام بالتّوعية والإرشاد المناسبين حول الانتخابات والبرامج الانتخابية من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.
3. التّشديد على دور وآليات عمل المجالس المحليّة وإيكال المعاملات المديّة للدولة فقط ؛ وفصل مجلس التّوّاب عن المشهد الخدماتي من خلال توعية المجتمع بذلك.
4. إثبات عدم صلاحية الأردن وموارده الطّبيعيّة وبنيتّه التّحتيّة اللازمة لإنشاء المفاعل التّووي.

ثانياً: تنهويّاً

1. العمل على تحسين البنية التّحتيّة من خلال الضّغط على أصحاب القرار لاستغلال الموارد الطّبيعيّة.
2. تفعيل دور القطاع الخاص على المساهمة في التّنمية المُستدامة والبنية التّحتيّة.
3. إيجاد حل لموضوع الموارد الطّبيعيّة من خلال سن القوانين واستغلال وتأهيل الموارد الطّبيعيّة في المملكة.
4. تفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع المحلي عبر إيجاد برامج تضمن مشاركة الطلاب والمدّرّسين والعاملين للانخراط في برامج التّنمية.
5. إيجاد قانون انتخاب يعمل على فرز قيادات ذات مستوى عالٍ يضمن وصول الكفاءات لإدارة البلديّات.

1. إصدار وتفعيل القوانين الرادعة للحد من مشكلة العنف الجامعي.
2. إفساح المجال أمام العمل السياسي داخل الجامعات لإيجاد مظاهرات سياسية بدلاً من العشائرية.
3. زيادة الأنشطة اللامنهجية داخل الجامعات ، وإشراك الطلاب في أعمال تطوعية لخدمة المجتمع المحلي.
4. زيادة الرقابة على الهيئة التدريسية والطلاب داخل الغرف الصفية.
5. استبدال العمالة الوافدة الآسيوية باللاجئين العرب وخاصة السوريين.
6. زيادة الوعي والتثقيف الأسري عن طريق مؤسسات المجتمع المحلي وتفعيل المؤسسات الدينية.
7. القضاء على الوساطة والمحسوبية من خلال إيجاد برامج وطنية للتوظيف والتشغيل.

الرؤى والحلول للديموقراطية على المستوى الوطني:

كانت الرؤى والحلول لمشاكل الديموقراطية على المستوى المحلي كما يلي:

1. حصر القوانين المُفْتَعَة بالديموقراطية وتعديلها أو استبدالها بقوانين تتلائم مع مبادئ الديموقراطية من خلال وضع لجان مُختصة ، والتوعية حول توصيات هذه اللجان عن طريق وسائل الإعلام.
2. تشريع قوانين لتشكيل هيئة مُستقلة لتنظيم الإعلام واختيار أعضائها وفق أسس ومبادئ تعمل على تحرير الإعلام حتى يخرج بشكل نهائي من تحت سيطرة الحكومة.
3. عرض نماذج وتجارب نسائية على المجتمع لترسيخ مبدأ قدرة المرأة على الإنجاز.
4. وضع خطة زمنية للوصول إلى الحكومة البرلمانية يتم خلالها تفعيل مبدأ الولاية العامة للحكومة.
5. كف يد الأجهزة الأمنية عن الحياة السياسية لإفراز قيادات سياسية تُعبر عن الشعب الأردني ضمن إطار مُحدّد من الصّلاحيات والمهام المطلوبة ودمج هذه القيادات في جميع السّلطات عن طريق الانتخاب واختيار الشعب ، وليس التعيين ، عملاً على تطبيق مبدأ الولاية العامة وتفعيله في الحياة السياسية في الأردن.
6. وضع شروط مُعيّنة وإيجاد أشخاص ذوي خبرات وكفاءات تتناسب مع المناصب العامة ، ونشر

فكرة المحكمة الدستورية وبيان مهامها وتفعيل دورها وطبيعة سير عملها ، وتعيين موظفيها عن طريق الامتحان والكفاءة.

7. تطوير مناهج التربية الوطنية وتدريبها بشكل عملي تطبيقي ، وليس بشكلٍ نظريٍ فقط.
8. نشر الوعي بين الناس حول الفساد والمحسوبية وأثرها على الفرد والمجتمع ، حتى يتم نبذ الفاسدين ومحاسبتهم ، ووضع قانون رادع يُطبّق على أيّ فردٍ فاسد بغض النظر عن عشيرته ومنصبه.

العدالة الاجتماعية:

قام المشاركون بالعمل على موضوع التّحدّيات التي تُواجه العدالة الاجتماعية والرّؤى والحلول التي يرونها مناسبة من خلال التّطرُق إلى عدّة محاور هي: التّعليم ، الصّحة ، العمل ، الضّمان الاجتماعي ، إعادة توزيع الموارد ، الضّريبة والسياسة الماليّة ؛ وكان تحليلهم لهذه المحاور كما يلي:

أولاً: التّعليم:

التّحدّيات والمشاكل:

1. عدم توفير الجو الدّراسي المُناسب في القرى.
2. عدم مجانيّة التّعليم.
3. عدم عدالة أسس القبول في الجامعات ، وتوفير فرص ومقاعد جامعيّة لأشخاص دون غيرهم.
4. عدم وجود برنامج لمرعاة ظروف المناطق النّائية.
5. التّعليم التلقيني ، ضعف الكوادر التّدرسيّة ، وقلة الموارد.
6. عدم التّكافؤ في أنظمة التّعليم وتفشيّ المحسوبية والواسطة.
7. التّوزيع الغير عادل للتّخصصات.
8. عدم وجود التّوعية و التّثقيف داخل المناهج التّعليميّة.
9. مُضايقة الطّلاب المُنتهين لأحزابٍ سياسيّة.
10. العنف داخل الجامعات .

11. التَّسْرُبُ من المدارس.
12. اكتظاظ الصّفوف المدرسيّة بالطلّبة، وضعف البنية التّحتيّة للنّظام التّعليمي، وانعدام الاستغلال الأمثل للموارد الماليّة.
13. ضعف المناهج الدّراسيّة و عدم تحفيز ودعم السّلوك الإبداعي عند الطّلاب.

الرّؤى والحلول:

1. مجانيّة التّعليم.
2. إلغاء كافّة مقاعد المكرمات والوصول إلى برنامج يُراعي كافّة إحتياجات محافظات الأطراف.
3. فرض رقابة صارمة على المدرّسين.
4. الوصول إلى تعليم بجودة متساوية بغض النّظر عن المكان.
5. خلق بيئّة تعليميّة عادلة.
6. وضع لجان مختصة تهتم بزيادة وعي وثقافة الطّلاب.
7. وضع برامج خاصّة بالتّوعية السياسيّة للشّباب داخل الجامعات.
8. زيادة الأنشطة اللامنهجيّة.
9. تغيير طريقة التّدريس بحيث تُصبح أكثر تشاركيّة وتفاعليّة.
10. تغليب العقوبات تجاه أرباب العمل الذين يوظّفون الأطفال، وتفعيل الرّقابة على طّلاب المدارس للحد من ظاهرة التّسْرُب من المدارس.
11. زيادة عدد الغرف الصّفيّة.
12. استخدام وسائل حديثة في التّعليم.
13. إعادة صياغة المناهج التّعليميّة بما يتناسب مع المعايير العالميّة.
14. تأسيس أندية للمناظرة في المدارس والجامعات وتعزيز الميل إلى الإسلوب الإبداعي واكتشاف المواهب.

التّحدّيات والمشاكل:

1. عدم صلاحية بعض المستشفيات لاستقبال المرضى.
2. قلة وضعف الكوادر العاملة في المستشفيات ممّا يُضعف الخدمات المُقدّمة.
3. قلة المستشفيات في بعض المحافظات ، ونقص المُعدّات الصّحية.
4. عدم قدرة الفقراء على الدّخول إلى المستشفيات الخاصة بسبب ارتفاع أسعارها.
5. اختلاف أنواع التّأمينات الصّحية وتفاوتها ومحدوديّتها.
6. قلة الخبرة عند بعض الأطباء وعدم اهتمامهم بالمرضى.
7. عدم تغطية التّأمين الصّحيّ للكثير من الأمور.
8. عدم وجود رقابة صحّية في المجتمع.
9. قصور البنية التّحتيّة للمستشفيات.
10. خرق القواعد الصّحية داخل المستشفيات.
11. عدم وجود تأمين صحّي شامل.
12. خصخصة المستشفيات.
13. خروج الكفاءات الطّبيّة للخارج وللقطاع الخاص.
14. الضّغط على الكوادر والمستشفيات الحكومية التي تُتيح العلاج الشّبه مجاني ، مما يؤدّي إلى الأخطاء الطّبيّة.
15. الانتشار الكبير لمرضى السّكري والضّغط بين المواطنين الأردنيين.

الرّؤى والحلول:

1. العمل على إيجاد تأمين صحّي عادل وشامل مجاني لكافة المواطنين ، بحيث يكون بنفس المواصفات للجميع.
2. بناء مستشفيات في المحافظات التي تعاني من نقص الخدمات الطّبيّة.
3. توفير كوادر إضافيّة في المستشفيات لتلبية احتياجات المواطنين.

4. توفير معدّات كافية للمستشفيات لتلبية الاحتياجات.
5. تدريب الكوادر الطّبيّة وزيادة كفاءتها.
6. تفعيل أجهزة الرّقابة الصّحيّة و فرض رقابتها على القطاع الصّحيّ للحد من التّجاوُزات.
7. زيادة وتطوير المراكز الصّحيّة الشّاملة في المناطق التّامية.
8. إنشاء عيادات مجانيّة متخصصة داخل المراكز الصحيّة.
9. زيادة رواتب العاملين في القطاع الصّحيّ وتقديم مكافآت مُجزية لهم.
10. وضع برامج مُخصّصة لمُعالجة مرضى السّكري والضّغط.

ثالثاً: العمل

التّحدّيات والمشاكل:

1. البطالة وعدم توفّر فرص عمل للمواطنين.
2. الوساطة والمحسوبية.
3. الهيئات المُستقلّة ووجودها خارج قانون الخدمة المدنيّة.
4. عدم وجود عدالة في سلّم الرّواتب داخل نفس المؤسّسات.
5. هدر المال العام.
6. عدم وجود اهتمام بالكفاءات ممّا يؤدّي إلى هجرتها.
7. عدم تفعيل مراكز التّشغيل الوطني.
8. الفساد الوظيفي.

الرّؤى والحلول:

1. دمج المؤسّسات المُستقلّة ضمن ديوان الخدمة المدنيّة.
2. وضع سلّم وظيفي جديد لمراعاة كفاءات الموظّفين واحتياجاتهم.
3. الحد من الوساطة عن طريق فرض قوانين جديدة وتعليق العقوبات على من يُخالفونها.

4. إيجاد أنظمة جديدة في ديوان الخدمة المدنية.
5. توزيع الكفاءات على فرص العمل الملائمة.
6. ربط الجامعات بسوق العمل وتأسيس شبكة مُختصة بتوفير فرص العمل محلياً وإقليمياً.
7. مراقبة ديوان الخدمة المدنية ومُعاقبة كل من يحاول التّجاوز و التّعدي على القانون.
8. إجبار جميع مراكز العمل على إعطاء الأولوية للعمالة المحليّة وزيادة الأجور.
9. تفعيل مراكز التّشغيل الوطني.
10. استحداث مسميات وظيفيّة جديدة وتأهيل العاملين بها.
11. العمل على تثقيف موظفي القطاع العام لينظروا إلى الوظيفة كواجب وطني.

رابعاً: الضّمان الاجتماعي

التّحدّيات والمشاكل:

1. التّخبط الإداري داخل مؤسسة الضّمان الاجتماعي.
2. الإهمال و الإجحاف في رواتب وترقيات موظفي الضّمان الاجتماعي.
3. عدم وجود قانون ثابت وواضح للضّمان الاجتماعي.
4. عدم شمول الضّمان الاجتماعي لشريحة كبيرة من المواطنين.
5. شبهات الفساد في استثمار أموال الضّمان الاجتماعي.
6. اقتطاع مبالغ كبيرة من مُشتركي الضّمان.
7. تعديل قانون الضّمان الاجتماعي الذي يمنع من تقاعد مبكراً من العمل.
8. عدم عدالة قانون الضّمان الاجتماعي.
9. عدم وجود برامج وطنيّة تكفل الضّمان الاجتماعي.
10. تدني مستوى رواتب الضّمان الاجتماعي مقارنةً بغلاء المعيشة.

الرؤى والحلول:

1. إيجاد قانون عادل للضّمان الاجتماعي من خلال جهة مستقلة ، وتثبيت هذا القانون.

2. اختيار أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي ضمن شروط واضحة ومحدّدة.
3. إعادة هيكلة رواتب موظفي الضمان بصورة حقيقية وعادلة.
4. العمل على تخفيض الاقساط الشهريّة لاشتراكات الضمان.
5. إيجاد رقابة فاعلة على مؤسسة الضمان الاجتماعي.
6. السّماح لمن تقاعدوا مُبكرًا بالعمل دون إيقاف رواتبهم ، أسوةً بمُتقاعدي القوآت المُسلّحة.
7. العمل على إيجاد برامج استثمار وطنيّة لمؤسسة الضمان الاجتماعي.
8. ربط الضمان الاجتماعي بالاقتصاد الوطني ومستوى دخل الفرد.

خامساً: إعادة توزيع الموارد

التّحدّيات والمشاكل:

1. خصخصة موارد الدّولة دون وجود قانون رقابي.
2. عدم توظيف عوائد الموارد الطّبيعيّة ، وعدم استفادة المواطنين منها.
3. إهمال الموارد الطّبيعيّة وعدم استغلالها بالشّكل الصّحيح.
4. عدم استغلال الأراضي الزراعيّة ، واستبدال ذلك ببناء المصانع عليها.
5. عدم وجود توازن وعادلة في توزيع الخدمات العامّة على المواطنين.
6. توجيه الاستثمارات التّنمويّة إلى مدن ومحافظة دون غيرها ، بينما مناطق أخرى لا تتوفّر فيها أدنى بنية تحتية.

الرّؤى والحلول:

1. تأميم شركات الدّولة الأردنيّة التي تمّ بيعها.
2. دخول أهالي المناطق التي تقع فيها هذه الشّركات في عمليّة إدارتها.
3. التّركيز و العمل على استغلال الأراضي والموارد الزراعيّة ، وتأجير الأراضي الزراعيّة المملوكة للدّولة للمزارعين بأسعار بسيطة ومُخفّضة ليقوموا باستثمارها.

4. البحث عن آليات جديدة لاستخراج الموارد من خلال توظيف الخبراء المحليين واستغلال هذه الموارد داخل الأردن.
5. فتح أبواب الاستثمار بشكل أكبر فيما يتعلق بالموارد الطبيعية ، دون بيعها.
6. الرقابة على عوائد الموارد الطبيعية وتشكيل لجان وطنية لاستثمارها.
7. التوزيع المتوازن للموارد المتاحة على مختلف أنحاء البلاد من خلال الاستثمارات التنموية والخدمات العامة .
8. فرض رقابة شعبية وحكومية مُشددة على الموارد التي يتم استثمارها.

سادساً: الضريبة والسياسة المالية

التحديات والمشاكل:

1. السياسة الضريبية لا تراعي الفروقات بين المواطنين.
2. الضريبة أقل من السابق على قطاعي البنوك والموارد الطبيعية.
3. تلاعب الشركات بمقدّرات الوطن.
4. استمرار التهرب الضريبي وكثرة الإعفاءات الضريبية المتكررة ، التي تصل أحياناً إلى 100%.
5. عدم وجود رقابة على المُستثمرين غير الأردنيين.
6. تلاعب الشركات في الضرائب عن طريق فرض ضريبة مبيعات على سلع مُعفاة.
7. وجود ضرائب وهمية.
8. عدم توزيع عوائد الضرائب بشكلٍ عادل.
9. تقاُم عجز موازنة ومديونية المملكة.
10. الارتفاع الكبير في قيمة الجمارك.
11. عدم تناسب الضريبة المفروضة مع دخل الأفراد بشكلٍ عام.

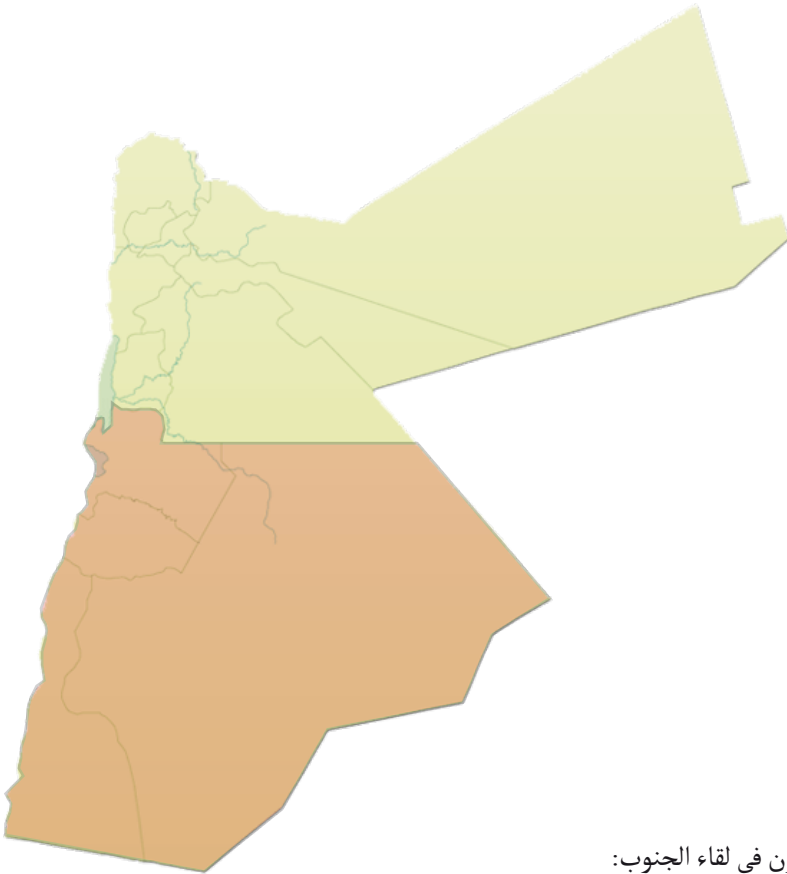
الرؤى والحلول:

1. استخدام مبدأ الضريبة التصاعديّة في كافة أنواع الضرائب.
2. إيجاد مؤسسات خاصّة لمراقبة عمليّة تحصيل الضرائب.
3. تفعيل العقوبات الرادعة في موضوع التهرب والتلاعب الضريبي.
4. توعية وتثقيف المواطنين حول أنواع الضرائب.
5. متابعة الشركات الكبرى ومُعاقبة من لا يلتزم بسداد الضريبة.
6. تخفيض التّفقات الحكوميّة ، وخاصّةً الجارية منها بدلاً من تغطيتها عن طريق فرض الضرائب.
7. تخفيض الجمارك بحيث تتناسب مع البضائع ومستوى دخل المواطنين.
8. زيادة الضرائب على قطاعات البنوك ، الاتّصالات ، والموارد الطبيعيّة مع اشتراط عدم رفع أسعار خدماتها لئلاّ تؤثر على المواطنين.



الشباب الإلكتروني يريد

مخرجات لقاء ناشطي إقليم الجنوب



المشاركون في لقاء الجنوب:

أنس العمارات - براء نجار - تامر حفناوي - حنين الضهور - سمير العكايلة - سياح المجالي - طارق الطراونة
- عبدالله الصعوب - عبدالله الطراونة - غيث الرواشدة - محمد النعيمات - معاوية سليمان - نور الحصبة
- هناء شوابكة - هنية الضهور.

الديموقراطية:

مفهوم الديمقراطية:

يرى المشاركون أنّ الديمقراطية هي حكم الشعب لنفسه مع ضمان حرية الفكر والتفكير والتعبير لكافة الأفراد وفي أي وقت ومكان ، بحيث تكون السلطة دائمة التجدد ، ومن الشعب وللشعب .

التحديات التي تواجه الديمقراطية على المستوى الوطني:

قام المشاركون بتقسيم التحديات التي تواجه الديمقراطية على المستوى الوطني إلى قسمين: التحديات الداخلية ، والتحديات الخارجية ؛ وقاموا بشرحها كما يلي:

أولاً: التحديات الداخلية

1. السلطة الحاكمة:

- نظام الحكم: حيث أنّ نظام الحكم في الأردن هو أقرب للنظام الملكي المطلق ، مع العلم أنه بحسب الدستور ، يجب أن يكون برلمانياً ملكياً.
- طرق التعيين: حيث أنّ السلطة الحاكمة في الأردن هي التي تقوم بالتعيين ، وخصوصاً تعيين رئيس الوزراء ومجلس الأعيان ، دون مشاركة الشعب في اختيارهم.

2. الدستور والقوانين:

- الانحراف عن العقد الاجتماعي المتمثل بدستور 1952 ، والذي يتضمّن الفصل التام بين السلطات ، وأنّ نظام الحكم هو نظام نيابي ملكي وراثي .
- إنّ الدستور في الأردن هو دستور جامد وغير مرن ، كما أنه غير مطّبق بالشكل الصحيح ، وأحياناً لا يتم تطبيقه نهائياً.
- وجود الكثير من القوانين المؤقتة التي ما تزال سارية ، بحيث لم يقيم البرلمان بالبتّ بها بعد ، وهذا مخالفاً للدستور ؛ إضافةً إلى العدد الكبير من القوانين التي تُعتبر مُعطلّة للديموقراطية ، مثل قانون الانتخاب وإطالة اللسان .

3. الأجهزة الأمنية :

إنّ الأجهزة الأمنية في الأردن ، وخصوصاً جهاز "المخابرات العامة" تتدخّل في جميع تفاصيل الحياة العامة والمدنيّة ، بما فيها مجلس التّواب واتّحادات الطّلبة.

4. الأحزاب السياسيّة (موت الأحزاب):

إنّ غياب مفهوم الديمقراطيّة يرجع بشكلٍ رئيس إلى عدم قيام الأحزاب السياسيّة بالدّور المنوط بها ، حيث أنّ معظم الأحزاب السياسيّة الأردنيّة هي أحزابٌ أقرب إلى أن تكون وهميّةً وصوريةً فقط "ديكور" لصبغ الأردن بالصبغة الديمقراطيّة.

5. جماعات الضّغط:

هنالك جماعات ضغط في الأردن تعمل على الضّغط باتجاه إجهاض الحياة الديمقراطيّة في المملكة ، ومن أهم هذه الجماعات: أصحاب المال والمصالح المرتبطون بالديوان الملكي ، والتّيّار المحافظ داخل الدّولة الأردنيّة.

6. التّسيج الاجتماعي الأردني:

إنّ تركيبة التّسيج الاجتماعي الأردني التي تغيب عنها الاستراتيجيّات الوطنيّة ، تؤدّي إلى قتل روح الديمقراطيّة في الأردن ؛ حيث أنّ التّسيج الاجتماعي الأردني مكوّن بشكلٍ رئيس من: شرق أردنيين وأردنيين من أصولٍ فلسطينيّة)؛ بالإضافة إلى أقليّات من الشّيخان والشّركس والدّروز وغيرهم ؛ وتكمن المشكلة في أنّ المكوّنين الرّئيسيين يتحرّكان بشكلٍ مبنيّ على خشية كلّ منهما من الآخر ، كأنّه نزاعٌ للحفاظ على البقاء ، فأصبح الموروث السياسي للأردنيين مُرتبطاً بالسياسة الخارجيّة فقط ؛ إضافةً إلى أنّ العشائريّة في الأردن أصبحت غير منظرّة ، ولا تقوم بالدّور المنوط بها.

ثانياً: التّحدّيات الخارجيّة

1 الضّغوطات الخارجيّة:

إنّ الأردن دولةٌ تكاد لا تملك قرارها السياسي بسبب الموقع الجغرافي للأردن ، حيث أنّ الأردن مليئٌ بالخيارات والطّاقات الشّبابيّة ، لكنّ عدم القدرة على اتّخاذ أي قرارٍ سياسيٍّ مؤثّر وفاعل أمرٌ يُعيق تقدّم وتطوّر البلاد.

2 الاتفاقيات الدولية:

إنَّ أغلب الاتفاقيات التي وقَّع عليها الأردن ، وخصوصاً الاقتصادية منها ، هي اتفاقيات "مفروضة" من البنك الدولي كشرط وإملاءٍ للحصول على قروضٍ ومِنَح.

التحديات التي تواجه الديمقراطية على المستوى المحلي:

يرى المشاركون أنَّ التحديات التي تواجه الديمقراطية على المستوى المحلي يُمكن تلخيصها فيما يلي:

1 إضعاف مجلس النواب المجالس البلدية:

وقد تمَّ ذلك عن طريق فرض قانون انتخابٍ ضعيف يسمح للأجهزة الأمنية بالتدخل في الانتخابات عن طريق التزوير ، والتشجيع على استغلال العشائرية والتبعية للأسرة بطريقةٍ سلبية كقاعدة للوصول إلى مجلس النواب ، ممَّا أدَّى إلى انحراف مجلس النواب عن دوره التشريعي الرقابي ، ليصبح خدماتياً فقط ؛ فلا يوجد نواب وطن في الأردن. كما أنَّ فرض مجالس خاصة مثل: سلطة منطقة العقبة الخاصة وسلطة إقليم البتراء ، لاستبدال المجالس البلدية أدَّى إلى زيادة تغييب الديمقراطية على المستوى المحلي.

2 غياب الوعي الديمقراطي والعمل الحزبي في المجتمع:

يعود ذلك إلى غياب مؤسسات المجتمع المدني التي من المفترض أن تعمل على نشر مبادئ الفكر الديمقراطي والحزبي ، كما أنَّ الأجهزة الأمنية تُساهم بوضع الحواجز والعراقيل أمام أيِّ نشاطٍ حزبيٍّ ، ومن الأمثلة على ذلك: قيام جهاز المخابرات العامة بإجبار طلاب المكرّمات على توقيع تعهدٍ خطيٍّ ينمعهن من الانضمام للأحزاب السياسية في بعض الأحيان ، إضافةً إلى التضييق على الطلاب المنتسبين لأحزابٍ سياسية ، ممَّا يؤدِّي في النهاية على خوف الناس من الانخراط في العمل العام وتجنُّبهم للسياسة.

3 الأوضاع الاقتصادية:

يتمثّل ذلك بتدني مستوى دخل الفرد وازدياد البطالة وإغلاق المصانع والخصخصة وعدم استغلال الموارد الطبيعية بسبب غياب التخطيط والتنمية في إقليم الجنوب ، لذلك يستنكف الأفراد عن الاهتمام بالشأن السياسي بشكلٍ عام ، كما يتوقفون عن المطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية التي يجب أن تؤدِّي بالنهاية إلى الديمقراطية الحقيقية ؛ بالمحصلة ، يؤدِّي ذلك إلى تفشي ظاهرة المال السياسي والفساد.

4 التوزيع الجغرافي:

إنَّ توزيع مقاعد مجلس النواب بشكلٍ جغرافي بحت بعيد كلِّ البعد عن العدالة ، يجب أن يكون التوزيع جغرافياً ، تنموياً ، وديموقرافياً كي تتحقّق العدالة بين جميع أفراد المجتمع ؛ بحيثُ من الممكن أن يتمَّ

تمثيل كل محافظة بخمسة مقاعد ثابتة ، بالإضافة إلى نائب لكل 100000 مواطن بحسب عدد سُكَّان المحافظة. كما أنّ بُعد محافظات الجنوب عن العاصمة أدّى إلى هجرة الكفاءات وبالتالي التّقص الكبير في الخدمات ، وانعدامها في بعض الأحيان.

الرؤى والحلول:

قام المُشاركون بتقسيم الرؤى و الحلول إلى ثلاثة محاور ، وكانت هذه المحاور كما يلي:

أولاً: جغرافي اقتصادي

اللامركزية: إيجاد مراكز لصناعة القرار ، كمشروع الأقاليم ، وذلك لتسهيل اتّخاذ قرارات جلب الاستثمارات ، وبالتالي استغلال موارد مثل الصّخر الزيتي والتّحاس والميغانا في المنطقة بالشّكل الأمثل ، وإعادة فتح المصانع المُغلقة كمصنع الألبان في الطّويلة ومصنع الرّجّاج في معان. إنّ ذلك سيؤدّي إلى انعكاس إيجابي على المنطقة ، فتُصبح منطقة الجنوب خدمية ، وبالتالي إيجاد فرص عمل لأبناء المنطقة وتوفير الخدمات لهم ، والحد من الهجرة إلى العاصمة ، وعليه عودة الطبقة الوُسطى التي تُعتبر صّمّام الأمان لأيّ مُجتمع.

ثانياً: اجتماعي

- 1 . العمل على زيادة التّثقيف حول المواطنة عن طريق مؤسسات المجتمع المدني ، سواءً لأحزاب السّياسية ، الأندية ، الجمعيات ، والمنظّمات المحليّة ؛ إضافةً إلى استخدام المساجد والمدارس لغايات ترويج ثقافة المناظرة والحوار والبرامج السّياسية.
- 2 . تشجيع الشّباب على الانخراط في منظّمات حقوق الإنسان والمراكز المعنوية برصد الانتهاكات أو التّجاوزات على القوانين.
- 3 . تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ، لتكون شريكاً في وضع ورسم السّياسيات والاستراتيجيات.
- 4 . كفّ يد الأجهزة الأمنية عن الحياة العامّة.

ثالثاً: سياسي

- 1 . التّشجيع على الانخراط في الأحزاب السّياسية من خلال نشر ثقافة المُشاركة الحزبية وقيام الأحزاب بالإعلان عن برامجها وترويجها لكافة فئات الشّعب.
- 2 . التّشبيك بين مؤسسات المُجتمع المدني والأفراد لكشف الخروقات والانتهاكات واتّخاذ إجراءات لنشرها

ومُحاسبة المسؤولين عنها.

3. عقد اجتماعات بين مُختلف القوى السياسيّة ووضع برامج لخدمة مشروع مُتفقٍ عليه.
4. إعادة التّظر بالقوانين النّاطمة للحياة السياسيّة ، بما فيها قانون الانتخاب ؛ وتعديل قانون المخابرات العامّة بما ينسجم مع إطلاق الحريّات العامّة.
5. العمل على تفعيل المحكمة الدّستوريّة ودعم استقلاليّة القضاء عن طريق مجلس قضائيّ مُنتخب يُشرف إشرافاً كاملاً ومستقلاً على الجهاز القضائيّ.
6. تنظيم انتخابات نزيهة وعالية الشّفاقيّة طبقاً لقانون انتخاب ديموقراطي حقيقي بحيث يتم الوصول إلى حكومة برلمانيّة تعمل على إصلاح سياسي حقيقي.

العدالة الاجتماعيّة:

مفهوم العدالة الاجتماعيّة:

من وجهة نظر المُشاركين ، فإنّ العدالة الاجتماعيّة هي نظامٌ من مبادئٍ وقيمٍ تتم من خلالها إزالة الفروقات الاقتصاديّة بين طبقات المجتمع من مُنطلق أن يتساوى الجميع بالحقوق والواجبات ويلتزمون بها ، وبالتالي توزيع الثروة الوطنيّة بشكلٍ متساوٍ وعادل ودون نقص ، وتكافؤ الفرص للوصول إلى الأجواء المُناسبة لتطوير المستوى المعيشي والاقتصادي ، وتحقيق نسيج اجتماعيٍّ على قدرٍ عالٍ من الوعي والإدراك لأهميّة كل فردٍ فيه كعنصرٍ فاعل ، مع احترام حقوق الآخرين والاعتراف بهم كوحدة واحدة تُساهم في توفير الأمن الاجتماعي على مستوى الوطن.

المُعيقات والمشكلات التي تواجه العدالة الاجتماعيّة:

1. الوساطة والمحسوبيّة واستغلال التّفوذ ، التي تُؤدّي إلى عدم المساواة.
2. تديّي المستوى المعيشي وتفكُّك المجتمع بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي.
3. كبت الحريّات والموروث الاجتماعي السّلبّي وفلّة الأخلاق.
4. مشاكل قطاع التّعليم والمناهج الدّراسيّة.
5. خصخصة مُقدّرات الوطن.
6. التّمييز العنصري والمناطقّي والإقليمي (سياسة فرّق تسد).
7. عدم تقبُّل الرّأي الآخر.

8 . العشاريّة .

9 . سوء أو عدم توزيع الثروات الوطنيّة .

10 . الليبراليّة الجديدة وبرامجها التّضليليّة .

11 . الخلل القانوني والتّشريعي .

12 . زيادة الفوارق الطبقيّة والماديّة .

13 . توريث المناصب .

14 . التّظرة السّلبيّة للمرأة .

الرّؤى والحلول:

الرّؤى:

1 إطلاق وثيقة وطنيّة للعدالة الاجتماعيّة تكون مبنيةً على أساس الاتّفاق بين أفراد ومُكوّنات الوطن ، يتم المطالبة من خلالها بالحقوق التي تُمثّل العدالة الاجتماعيّة ، وذلك من خلال استفتاء عام لكافة طبقات المجتمع وأفراده للتّصويت على مبادئ العدالة الاجتماعيّة والاتّفاق عليها .

2 انطلاقاً من مبدأ بأن الفرد أساس المجتمع فلا بدّ من أن يسعى الأفراد إلى تحقيق العدالة الاجتماعيّة بحيث يكونون إيجابيين تجاه مُعطيات هذه العمليّة ، ومن ثمّ يأتي دور الدّولة تلقائياً في وضع التّشريعات والنّظّم التي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعيّة .

الحلول:

1 توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم من خلال المناهج التّعليميّة .

2 تعديل مواد الدّستور بما يتوافق مع الاتّفاقيات الدّوليّة والمُعاهدات الخاصّة التي وقّع عليها الأردن .

3 الوصول إلى التّشاركيّة في موارد وخيرات الدّولة والإعلان عنها من خلال الإعلام .

4 وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، وحسب الاختصاص .

5 الوصول إلى مجانيّة التّعليم والصّحة .

6 تعميق قيم الحوار في المجتمع ليتم قبول الرّأي والرّأي الآخر .

7 القضاء على جميع أوجه هدر المال العام ، وغيرها من المنافع التي تندرج تحت مُسمّيات كمارم أو هبات .

8 إيقاف جميع برامج الخصخصة واعتبار أنّ المواطن هو الشّريك الاستراتيجي برأس المال والرّبح

والخسارة.

9 رفع سقف الحريّات.

10 وضع خطط واستراتيجيات واضحة للتنمية الاقتصادية.

11 تفعيل دور الجهات الرقابية بحيثُ تقوم بحاسبة المخالفين وتطبيق العقوبات الرادعة بحقهم.

12 محاربة الفساد المالي والسياسي من خلال التّطبيق الفعلي لمفهوم نزاهة القضاء.

13 الحد من الفقر ورفع مستوى معيشة الافراد من خلال توفير فرص العمل في المناطق المعزولة اقتصادياً.

14 دمج ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص ذوي الإعاقات في المجتمع ليكونوا مواطنين فاعلين.

15 نشر ثقافة التّوعية المجتمعية وتعزيز مفهوم التّطوُّع وخدمة المجتمع.

